PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar**
DATE:	**29-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Shorouq field redraws Egypt's energy map**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Khaled El Nagar**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

«شروق» يعيد رسم خريطة الطاقة فى مصر

صدمة فى تل أبيب بسبب «ظُهر» .. ومحاولة تعطيل القاهرة بقضية التعويضات

أحدث زلزال حقل غاز «شروق» هزة فى منظومة الطاقة وأعاد رسم وصياغة خريطة الطاقة فى منطقة الشرق الاوسط، وغير الحسابات بمنطقة البحر المتوسط، وعمليات البحث فى المياه العميقة. وكان لكشف منطقة «ظهر» وظهور حقل شروق فى ٢٠١٥ مدلول ايجابى على تغيير التفكير فى خريطة الغاز المصرى وتركيز الشركات الاجنبية العملاقة على مصر، أثبت الاكتشاف الجديد أن مصر واعدة وأعاد الثقة فى الاحتياطى البترولى.. ولعل اسرائيل بدأت ترتعد بعد ظهور الكشف المصرى لأنه سيوقف احلامها فى تصدير الغاز المكتشف فى اراضيها وتصريفه لاوروبا عبر مصر واستخدام محطات الاسالة المصرية. وكان رد الفعل سريعا بقضية التحكيم حول ضخ الغاز المصرى التى لا تستند الى مبررات سليمة ولكنها عقبة تحاول وضعها فى طريق مصر لتشتيتها عن التعجيل بالاكتشافات الجديدة. وكان لكشف شروق مردود ايجابى جاء فى توقيت مهم ليعزز منظومة الطاقة ويؤكد على وضع مصر كمركز مستقبلى ومحور مهم للطاقة، وقد أعلن حينها المهندس شريف إسماعيل وزير البترول آنذاك أن الكشف المهم الذى تم بمياه البحر المتوسط «شروق» هو أحد النتائج الإيجابية للاتفاقيات البترولية التى تم توقيعها خلال العامين والنصف الماضيين.. مشيرا الى ان عملية الانتاج تبدأ خلال مدة تتراوح مابين ٣٠ شهرا ولا تزيد عن ٣٦ شهرا وقال المهندس محمد شعيب خبير البترول والطاقة ان الكشف يؤرخ لمرحلة جديدة فى مستقبل الطاقة ويعتبر من الاكتشافات العظيمة فى منطقة البحر المتوسط وبلا جدال بعد حفر الابار التقييمية وتنمية المنطقة سيدخل الانتاج خلال سنتين ليكتمل انتاجه فى ٣ سنوات، ولابد ان ندرك اننا لن نستخدم الحقل غدا وان نتوقف عن الاستيراد حاليا، فلابد ان تعيد مصر تقييم محفظتها من اصول الطاقة الناضية وغير الناضية، لكى نحدد احتياجاتنا خلال السنوات القادمة، لاننا نعلم ان هناك ناقصا طبيعيا للغاز، وقال خبير البترول مدحت يوسف أن الكشف بشرة خير كبيرة للاقتصاد المصرى لدفع عجلة التنمية والاستثمار فى مصر وان اعلان وزارة البترول على الكشف الجديد «شروق» لأكبر اكتشاف للغاز الطبيعى فى مصر والبحر المتوسط ومن واقع المعلومات السيزمية والبيانات

■ حقل شروق يتضمن احتياطيات تقدر بحوالى ٣٠ تريليون قدم٣ غاز

انه يتضمن احتياطيات أصلية تقدر بحوالى ٣٠ تريليون قدم٣ غاز وقدرت فترة عمليات تنمية الكشف بحوالى ٤سنوات ومحاولة من الشريك الأجنبى «الشركة الدولية للزيت – إينى» لضغط تلك الفترة. وأكد الدكتور رمضان أبو العلا ،استاذ هندسة البترول بجامعة فاروس أن اكتشاف بئر غاز «شروق» بالمنطقة الاقتصادية المصرية بالبحر المتوسط، عن طريق شركة ايني الايطالية حقا مصريا أصيلا والكميات المكتشفة تعد نصف الاحتياطى المصرى من الغاز الطبيعى، مؤكدا أنه سيوفر عائدا للخزانة العامة للدولة بقيمة ١٠٠ مليار دولار بما يساوى ٧٠٠,٨٣ مليار جنيه، وقال خبير البترول هادى فهمى امين جمعية البترول المصرية ان الاكتشاف سيعيد رسم خريطة الطاقة فى مصر وهو نقطة تحول جوهرية للاكتشافات فى المياه العميقة بالبحر المتوسط، وقال انه يقطع جميع نقاط الشك ويؤكد ثقة الاجانب فى الاقتصاد المصرى وقطاع البترول، وهو باكورة خير، وقال ان هذا الكشف بداية لاكتشافات قريبة متعددة.

وكان وزير الطاقة الإسرائيلى يوفال شتاينتز قال إن الحقل الذى قالت إينى إنه قد يغطى احتياجات مصر من الغاز لعقود قد يكون له تداعيات على إسرائيل التى تتطلع إلى تصدير الغاز المكتشف فى اراضيها لأوروبا عبر مصر.

وكانت «إينى» قد أعلنت عن اكتشاف حقل «فائق الضخامة» تحت الماء أمام السواحل المصرية. وذكرت أن «شروق» أحد أكبر حقول الغاز فى العالم، وهو أكبر اكتشاف فى البحر المتوسط، وقال كلاوديو ديسكالتسى، مدير «إينى»، إنه يحتوى على ما يزيد على ٣٠ تريليون قدم مربع من الغاز الطبيعى، وهو ما يساوى ٥,٥مليار برميل نفط.

وجاء حكم التعويض لإسرائيل ليثير الجدل، حيث صدر حكم من محكمة سويسرية بدفع تعويضات لشركة الكهرباء الإسرائيلية عن توقف ضخ الغاز المصرى لتل أبيب عقب ثورة ٢٥ يناير، ألزم الشركة القابضة للغازات بدفع مبلغ مقداره مليار و٧٦ مليون دولار لاسرائيل.

وأعلنت الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» أن صدور حكم تحكيم غرفة التجارة الدولية «ICC بجنيف» فى النزاع مع شركة شرق البحر المتوسط «EMG» وشركة كهرباء إسرائيل بفرض تعويضات على هيئة البترول وإيجاس بقيمة ٢٨٨ مليون دولار من أصل ١,٥ مليار دولار كانت شركة «EMG» قد طالبت بها وذلك بعد ان رفضت هيئة التحكيم العديد من التعويضات غير المبررة. وأكدت هيئة البترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ومكتب المستشار القانونى شيرمان أند سترلينج بقيامهم بإتخاذ كافة الإجراءات القانونية لبطلان هذا الحكم والطعن عليه أمام المحاكم السويسرية طبقاً لإجراءات التقاضى. ثم أعلنت هيئة البترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية أنهما تلقيا تعليمات من الحكومة المصرية بتجميد المفاوضات بين الشركات لاستيراد الغاز من الحقول الإسرائيلية أو منح الموافقات الاستيرادية وذلك لحين استبيان الموقف القانونى بشأن حكم التحكيم الصادر ونتائج الطعن عليه ثم بدأت فى اجراءات الطعن.

وقال خبير البترول والطاقة المهندس محمد شعيب ان هذه المحكمة التى اصدرت الحكم فى جنيف ليست جهة اختصاص مطلقا وكشف ان العقد الموقع بين القابضة للغازات وهيئة البترول كطرف اول وشركة حسين سالم كطرف ثانى يحدد مكان التحكيم فى حالة وجود نزاع ان يكون مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم الدولى هو المنوط به تلك الامور.

■ خالد النجار